التنافس الاقتصادي الإيراني - الروسي في سورية

مواطن اللقاء والصدام

خالد تركاوي - باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

وحدة الدراسات الاقتصادية

نيسان/أبريل 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

المحتويات

مقدمة ---- 03

أولاً:المصالح الاقتصادية الروسية في سورية ---- 04

ثانياً:المصالح الاقتصادية الإيرانية في سورية ---- 14

ثالثاً:نقاط الالتقاء والتصادم في المصالح الروسية الإيرانية ---- 23

1. نقاط الالتقاء ---- 24

2. نقاط التصادم ---- 26

3. الملفات الحيادية ---- 28

خاتمة ---- 31

مقدمة

تتشارك كل من إيران وروسيا الدفاع عن نظام الأسد في سورية منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة في 2011، وفي وقت مبكر تدخلت فيه إيران عسكرياً واقتصادياً، اكتفت روسيا بالمحافظة على دعمها السياسي لنظام الأسد لتتدخل في وقت لاحق عسكرياً أواخر 2015.
في الفترة بين 2011 و2015، قامت إيران برسم المشهد بطريقة خاصة بها على الأرض وبما يضمن مصالحها، حيث أمدت النظام بقروض ضخمة مقابل استيراد سلع وبضائع إيرانية، وامتلكت عقارات واستحوذت على مشاريع في مختلف أنحاء البلاد، وبدأت تُجري صفقات تجارية مختلفة لهندسة المشهد بما يتلاءم مع أهدافها. لم يدم الأمر طويلاً حتى بدا أن روسيا -التي أعلنت في وقت مبكر من عمر الثورة أنه لا مشاريع كبرى ولا استثمارات لها في سورية- ترى أن الواقع السوري ينطوي على مصالح اقتصادية لها، سواء في مجال الطاقة ومبيعات السلاح وإعادة الإعمار والتهرب من العقوبات الدولية ومصالح اقتصادية شخصية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومن هم في محيطه، الأمر الذي فتح باب التنافس مع إيران في بلد صغير نسبياً تتآكل موارده بفعل الحرب.
تحاول هذه الدراسة أن ترصد المصالح الاقتصادية المختلفة لكل من إيران وروسيا، وتسلط الضوء على مواطن الخلاف والتنافس بينهما من جهة، ومواطن التلاقي من جهة ثانية، ومواطن حيادية من جهة ثالثة، وتحاول أن تخلص إلى سيناريوهات التوافق أو الصدام في بعض الملفات، في إطار التنافس بينهما على الكعكة الاقتصادية السورية.

أولاً

المصالح الاقتصادية الروسية في سورية

ترسخت العلاقات الاقتصادية الروسية-السورية قبل 2011 في حكم الأسد الأب، بل منذ حكم البعث الذي اعتبر الاشتراكية منهجه واستلهم أفكار المفكرين السوفييت في صوغ أدبياته الرئيسية، واعتبر الاتحاد السوفيتي نموذجاً يحتذى على عدة مستويات، وربما كانت الاشتراكية تنسجم مع رغبة الأسد الأب في أن تتحكم الدولة -التي يقودها- بالإنتاج، فبعد أن سيطر على الجيش فكرياً وعقائداً كان لابد من منهج يستطيع السيطرة من خلاله على مؤسسات الدولة واقتصادها. في الواقع، حافظ الأسد لم يمتلك أي مشروع اقتصادي، وإنما اتبع مشروع صلاح جديد الاشتراكي ، وهو ما جعله أقرب للاتحاد السوفياتي من أي دولة أخرى.

وصلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى مليار ونصف المليار دولار تقريباً في 1990، حيث اعتمدت سوريا بشكل كبير على السوق الروسية في تصدير الأقمشة والمواد الغذائية كجزء من الدين المترتب عليها، وبقيت التبادلات التجارية بحدود مليار دولار حتى عام 2010 [1]، ويتوقع أن هذا الرقم ارتفع بشكل أكبر بكثير بعد عام 2011، حيث اعتمد النظام السوري على روسيا بشكل ملحوظ خاصة في مجال القمح والسلع العسكرية.

كانت حصة روسيا من إجمالي التبادل التجاري الدولي مع سورية أقل من 10٪، وكان أبرز شركاء سورية التجاريين هم دول الاتحاد الأوربي والدول العربية إضافة للصين. ثم تراجعت الدول العربية ودول الاتحاد الأوربي بشكل ملحوظ عن المستوى المعهود من علاقاتها مع الأسد، ومعظمها قام بقطع العلاقات نهائياً، مما جعل روسيا تتقدم إلى جانب الصين لتصبحا الشريكين التجاريين الرئيسيين مع مناطق النظام. وإذا أضفنا المعدات العسكرية، فمن المتوقع أن تكون روسيا هي الشريك الرئيسي لنظام الأسد طيلة السنوات العشر التي تلت اندلاع الثورة السورية عام 2011.

في البداية، استبعدت روسيا أن يكون لديها مصالح اقتصادية في سورية تتدخل من أجلها بعد اندلاع الثورة، فقد أكد بوتين مطلع 2011 على هذه المسألة حيث قال: "ليس لدينا مصالح هناك، لا مشاريع كبرى ولا قواعد عسكرية". [2] إلا أن الوقائع التالية أثبتت أن هذا الادعاء غير صحيح، وإن كان ذلك لا يعني أن المصالح الاقتصادية كانت الدافع الوحيد وراء التدخل.

ويمكن إجمال المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا من خلال مجموعة من النقاط الرئيسية وهي:

1 أهداف روسيا طويلة الأمد في سوريا، مركز كارنيغي، 2015/10/6: https://carnegieendowment.org/sada/61524

2 روسيا انتظرت الفرصة طويلاً، 2021/3/16: https://bit.ly/2NOmjvw

01 الوصول إلى مياه شرق المتوسط والسيطرة على إمدادات الطاقة

سعت روسيا إلى الوصول إلى مياه شرق المتوسط لأسباب عدة، أبرزها أن يكون لها مكان في مختلف الصراعات القائمة في منطقة شرق المتوسط، ومن ذلك الصراع على الغاز والنفط المكتشف في تلك المنطقة. فعلى رأس أولويات روسيا أن تبقى لاعباً أساسياً في ملف الطاقة العالمي لجهة الإنتاج والإمداد، كما أن الدول المختلفة المنخرطة في أزمة الطاقة في شرق المتوسط هي دول مهمة لروسيا، وبعضها مدعومة من قبل الولايات المتحدة أو دول أوروبا المنافسة لروسيا، والطاقة أحد أكبر أسلحتها في مواجهة هذه الدول ولا يمكن أن تتركهم يتدخلون في ملف الطاقة في المتوسط بدون أن تضمن أن هذا التدخل لن يؤثر على حصتها ومواردها.

تريد أوروبا فك ارتباطها بالغاز الروسي، ولكنها غير قادرة على فعل ذلك، فموقع روسيا وكمية الإنتاج الكبير لديها يصعب هذه العملية. تدعم أوروبا دول قبرص واليونان وإسرائيل ومصر لإنتاج كميات أكبر من الطاقة، فهي مناطق قريبة منها ويمكن أن تشكل خط إمداد جديد لأوروبا، ولكن روسيا هي الأخرى تتدخل في اليونان وقبرص ومصر وتحاول الدخول بقوة في ملف ليبيا وتتمتع بعلاقات مميزة مع إسرائيل من خلال وجودها في سورية، ويُعتقد أن موقع روسيا وديونها التي راكمتها على النظام السوري سيؤهلها للعب دور أكبر في عمليات التنقيب المستقبلية عن الطاقة في المياه السورية.[3]

لقد حصلت روسيا حتى الآن على ضمان لوجودها في شرق المتوسط من خلال سيطرتها على مرفأ طرطوس على الساحل السوري. فالشركة المسيطرة على المرفأ من خلال عقد الاستثمار طويل الأمد هي "ستوري ترانس غاز"[4]، وهي شركة متخصصة في الغاز أصلاً وليس الاستثمار في إدارة المرافئ، ولكن يعتقد أن استثمارها هذا يأتي في سبيل تطوير العمل المستقبلي في التنقيب عن الغاز مقابل السواحل السورية وباستخدام المرفأ الموجود تحت إدارتها.

3 روسيا في شرق المتوسط، عربي 21، 2020/11/7: https://bit.ly/2OXTdKX

4 شركة روسية تتولى إدارة مرفأ طرطوس، سكاي نيوز، 2019/6/12: https://bit.ly/39esgte

02 مبيعات السلاح الروسي

تعتبر روسيا أحد أبرز المصنعين للسلاح في العالم وتتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية على صدارة المبيعات بشكل دائم، وقد نفذت روسيا تجارب ميدانية لأسلحتها مع عرض واسع لهذه الأسلحة[5] من خلال وجودها في سورية. فقد بثت في أكثر من مناسبة لقطات لطائراتها وهي تقصف أهدافاً في سورية، وركزت بشكل كبير على السلاح الجوي الذي يشكل معظم مبيعات روسيا العسكرية. وقد حاولت روسيا أن تصور سلاحها بأنه متطور وحديث وقادر على ضرب أهدافه بدقة، لتغير بذلك سمعة السلاح الروسي المتقادم العائد للعهد السوفياتي. وبالفعل استطاعت روسيا أن تحقق مبيعات متقدمة بعد التدخل، حيث حققت في 2015 مبيعات بقيمة 14,5 مليار دولار لترتفع إلى 56 ملياراً في 2016، وهي قفزة كبيرة جداً تحققت من عقود جديدة يُعتقد أن الحرب في سورية وراء معظمها[6]. ويقدر أن الهند والصين وباكستان ومصر والجزائر وأندونيسيا وفيتنام وعدد آخر من الدول ضاعفت من مشترياتها من السلاح الروسي خلال السنوات الماضية. ونلاحظ كذلك أن تركيا التي كانت تُحسب على المحور الغربي، وهي إحدى دول حلف شمال الأطلسي "الناتو" اشترت صواريخ إس 400 الروسية، والتي أشعلت التوتر مع الولايات المتحدة، ويتوقع أن قيمة الصفقة تتجاوز 2 مليار دولار أمريكي[7].

تحاول روسيا -إذن- من خلال تواجدها في سورية أن توصل ثلاث رسائل هي أنها دولة متقدمة عسكرياً وتمتلك منظومة اتصالات وتقنيات متطورة، وهو ما يحسن من صورة المنتجات الروسية بالمجمل ويزيد قيمتها على المدى البعيد ويحسن من العلاقات مع مختلف الدول، وهي مسائل يصعب حسابها كمياً ولكنها تؤدي من خلال التراكم إلى تحقيق روسيا لأهدافها. والرسالة الثانية هي أن سلاحها قادر على ضرب أهداف مختلفة والدفاع عن الدول التي تشتريه مما يزيد الطلب على الأسلحة الروسية. والرسالة الثالثة هي أنها حليف حقيقي يتمسك بشركائه، وبالتالي فإن اقتناء السلاح الروسي سيعني تقديم ليس فقط الدعم اللوجستي والفني وخدمات ما بعد البيع، بل حتى الخدمات السياسية في الدفاع عن الأنظمة التي اشترت هذه الأسلحة، وهو مايجعل مشتري الصفقات أكثر سخاءاً وأقل تدقيقاً حول التفاصيل والعيوب التقنية المرافقة للسلاح الروسي.

5 تجارب السلاح الروسي في سورية، نون بوست، 2017/10/7: https://www.noonpost.com/content/20179

6 بوتين: مبيعات الأسلحة الروسية تضاعفت بفضل سوريا، المدن، 2020/4/10: https://bit.ly/3w28ASW

7 روسيا تكشف عن قيمة الصفقة مع تركيا، ترك برس، 2017/11/3: http://www.turkpress.co/node/41382

03 موقع سورية كمنصة لسوق أوسع

الشرق الأوسط هو أحد أكبر الأسواق المهمة في العالم، وروسيا لديها مبيعات جيدة من الطاقة في أوروبا، ولكن لديها مشاكل عديدة هناك ولابد لها من البحث عن شركاء آخرين. لقد توجهت موسكو نحو الصين والهند باعتبارهما دولتين عظميين لعقد شراكات من خلال منظمة مؤتمر شنغهاي، كما لدى روسيا علاقات ممتازة مع تركيا حيث تعتبر شريكها التجاري الرئيسي، ولديها علاقات أيضاً مع إيران، وينقصها المزيد من العلاقات الاقتصادية مع العراق ودول الخليج ومصر وإسرائيل. وهي وقعت بالفعل اتفاقات شراكة استثمارية مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي ومع غيره من الصناديق في المنطقة، لذا فإن وجودها في سورية قد يحقق لها مزيداً من القدرة على فهم هذه الأسواق واحتياجاتها وقاعدة لوجستية لسلعها وشركاتها ومنطلقاً لدعم وتصدير منتجاتها، أو حتى إعادة التصدير في المستقبل القريب.

وربما تستطيع روسيا، من خلال السوريين الكثر الناطقين بالروسية على خلفية ابتعاثهم لدول الاتحاد السوفياتي وروسيا في أوقات سابقة، الوصول إلى أسواق العالم العربي والشرق الأوسط بسهولة أكبر، مستفيدة كذلك من البنى التحتية التي بين يديها كميناء طرطوس، ودعم مشروع السكك الحديدية الذي يربط سورية بالعراق، وفي هذه النقطة ربما تتشارك مع إيران في رغبتها بوصل أراضيها بسورية، ولكن الغايات مختلفة.

04 أولوية إعادة الإعمار

تقدر تكلفة إعادة الإعمار في سورية بنصف ترليون دولار، وتريد روسيا أن تكسب الحرب في سورية وتكسب عوائد المساهمة في إعادة الإعمار وتوسيع استثماراتها في سوريا ومختلف أنحاء المنطقة، من خلال فلسفة استثمارية تقوم على الحماية والربح.

وبمراجعة فواتير إعادة الإعمار في العراق نلاحظ أن معظمها ذهب لشركات أمريكية وغربية ولم تستطع موسكو الدخول في هذا الملف. وعلى العكس تماماً، فإن ديون العراق القديمة البالغة حوالي 13 مليار دولار أمريكي قلبها بوتين عام 2008 إلى صفقة نفط عراقي بـ4 مليارات فقط، أي أن موسكو لم تحصل إلا على القليل من ديونها. ورغم أنها وسعت استثماراتها لاحقاً من خلال إقليم كردستان فقد ظلت هذه الاستثمارات محدودة على مستوى العراق، ومن ثم تعي روسيا أهمية وجودها العسكري المبكر في سورية وسيطرتها على جزء كبير من القرار هناك لضمان حصتها من إعادة الإعمار والتحكم بمساره.

وقد دعت روسيا أواخر 2020 إلى مؤتمر اللاجئين السوريين الأول في دمشق، حيث ركز على أن عودة اللاجئين مشروطة بإعادة الإعمار وأن أوروبا عليها أن تدفع لتعيد اللاجئين للمنطقة.[8]

8 رسائل مؤتمر اللاجئين في دمشق، مركز جسور للدراسات، 2020/11/11: https://bit.ly/3rnMtTq

05 مصالح المقربين من بوتين

حتى وإن لم تحقق الحرب في سورية مصلحة اقتصادية كبرى لروسيا، فإنها ستحقق مجموعة من المصالح لشخصيات معينة مقربة من القيادة الروسية والرئيس فلاديمير بوتين، وبعضها يُعد واجهة له ولمصالحه الاقتصادية الشخصية. روى أحد المفاوضين في حي الوعر بحمص أن ضابطاً روسياً طلب منه "موبايل" من نوع معين لتمرير مسألة صغيرة بالمقابل[9]. في الوقت نفسه، تتوسع مصالح الضباط الروس في الساحل السوري من خلال عقد شراكات مع بعض رجال الأعمال والتجار.

وعلى نطاق أوسع، فإن لدى بوتين والمقربين منه كأشخاص طموحات للتوسع في سورية على أساس الاستثمار والتهرب من العقوبات، في ساحة تعج بالتفاصيل ويتعدد فيها اللاعبون وتختلط فيها الأوراق، ويتمكن هؤلاء من تحقيق غاياتهم في الربح وتوسيع شبكة الأعمال.

9 مقابلة أجراها الباحث مع أحد أعضاء لجنة التفاوض في حي الوعر عام 2017.

أبرز المصالح الاقتصادية الروسية في سورية

الشكل رقم (1)

مبيعات السلاح الروسي

تعتبر سورية معرضاً ضخماً عملياً للسلاح الروسي

مبيعات الأسلحة

الوصول إلى مياه البحر

السيطرة على موارد الطاقة والتحكم في النقل والتوريد

قطاع الطاقة

الاستفادة من موقع سورية

توسيع الأنشطة الاقتصادية لروسيا في المنطقة

قطاع اللوجستيات

إعادة الإعمار

إعادة الإعمار

ضمان الأولوية للشركات الروسية

مصالح بوتين والمقربين منه

تحقيق منافع اقتصادية شخصية

مصالح خاصة

قطاع التجارة

توريدات القمح والسلع

رغم أن سورية سوق صغير إلا أن هناك مكاسب من التوريد

قطاع الطاقة

السيطرة على النفط والغاز

الشركات الروسية تسعى للاستثمار في ملف الطاقة

قطاع اللوجستيات

تعطيل المشاريع المنافسة

مشروعي خط الغاز العربي و الخط الإسلامي الايراني

وفي إطار سعيها لتحقيق هذه المصالح في سورية، استحوذت روسيا بالفعل على عدد من المشاريع والاستثمارات الضخمة وحصلت على عقود كبرى (انظر الجدول رقم -1-).

أبرز المشاريع والعقود التي استحوذت عليها روسيا بعد 2011[10]

الجدول رقم (1)

اسم المشروع	هدف ونطاق المشروع	تاريخ التوقيع الاستحواذ	ملاحظات حول المشروع
مرفأ طرطوس	استثمار وتطوير المرفأ لمدة 49 عاماً ويتوقع استثماره في عمليات النقل والتنقيب عن الغاز والنفط في البحر	حزيران/ يونيو 2019	خصصت روسيا نصف مليار دولار لتطويره على أربع سنوات
سكة حديدية بين العراق وسورية	الهدف هو وصل سورية بدول الخليج عبر العراق	تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	
ثلاثة عقود تنقيب عن النفط	تشمل العقود حقل شمال دمشق على مساحة 2100 كم مربع، وحقلين آخرين في الجزيرة السورية بمساحة تقارب 10 آلاف كم مربع	كانون الأول/ ديسمبر 2019	الشركتان المتعاقدتان هما "ميركوري" ويملكها رجل الأعمال ديمتري غرين، و"فيلادا" ويملكها رجل الأعمال أوليك كيرلوف
بناء أربعة مطاحن حبوب في حمص	ستبني روسيا مطاحن للقمح والحبوب من أجل استخدامها في عمليات طحن القمح والحبوب الروسية وسد حاجة السوق	حزيران/ يونيو 2018	تصل الكلفة إلى 70 مليار يورو الشركة المستثمرة هي "كوبايت" ويملكها رجل الأعمال رسلان مرزاغنيف
استثمار حقول الفوسفات	مدة العقد خمسون عاماً لاستخراج الفوسفات بطاقة 2,2 مليون طن سنوياً من المنطقة الشرقية	آذار/ مارس 2018	يتوقع وجود احتياطي يقدر بملياري طن الشركة المستثمرة هي "ستوري ترانس غاز"
مرفأ جديد في اللاذقية	بناء مرفأ بحري جديد لتوسيع الأعمال التجارية البحرية	حزيران/ يونيو 2018	الشركة المستثمرة هي "كوبايت"
استضافة القنوات الفضائية السورية على الأقمار الروسية	في إطار مساعدتها على كسر الحظر المفروض عليها فإن القنوات السورية ستنتقل للبث على أقمار روسية	حزيران/ يونيو 2018	شركة "كوبايت"

10 الجدول من إعداد الباحث مصادر النظام الرسمية أو شبه الرسمية.

تأهيل حقول الطاقة والمحطات الحرارية	تأهيل حقول نفط وغاز في مختلف المناطق السورية وتأهيل محطات الطاقة الحرارية في البلاد	حزيران/ يونيو 2018	الشركات المستثمرة هي "JSC Zarubezhneft" و"Zarubezhneft Geolo-gy" و"STG Engineering" و"TechnoProm"
التنقيب عن النفط والغاز في البحر	عمليات الكشف والتنقيب والمسح قبالة السواحل السورية يتوقع أن مدة العقد 25 عاماً	يعود الحديث عن العقد لعام 2013 ولكنه وقع بشكل رسمي في كانون الأول/ ديسمبر 2019 وقد تكون كل شركة وقعت على حدة في أوقات مختلفة	الشركتان المستثمرتان "كابيتال" و"سونفت غاز"
تطوير محطة معالجة في تل عدس	وهي محطة تشغل حقول النفط في الحسكة لصالح "السورية للنفط"	العقد موقع قبل 2011 ولكن تمت إعادة التأكيد عليه في 2018	الشركة المستثمرة هي "أورال تكنو ستروي" وتسعى لنيل مشاريع أخرى
عقد "تحرير" حقول نفطية	ينص على السيطرة على حقول نفط خارجة عن سيطرة النظام وإعادتها له وحمايتها وتأمينها مقابل 25٪ من مواردها	آذار/ مارس 2018	شركة "إيفرو بولس" الأمنية لصاحبها يفغيني بريغوجين الملقب بـ"طباخ بوتين"
مشاريع سكنية وتجارية	في حلب وحمص واللاذقية وطرطوس	كانون الثاني/ يناير 2016	شركة "جيجان" لرجل الأعمال الروسي أرتور ديرباسكا
قرية المنارة السياحية	فندق خمس نجوم وأسواق تجارية في طرطوس	آب/ اغسطس 2017	يعتقد أن كلفة المشروع 90 مليون دولار وينفذ من قبل شركة "ستوري ترانس غاز" الروسية
اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي	بناء مدارس جديدة في سوريا وتسهيل التعليم الإضافي لأطفال البلدين من خلال الزيارات العلمية	تشرين الثاني/ نوفمبر 2020	وقعت من قبل نائب وزير التربية الروسي

ثانياً

المصالح الاقتصادية الإيرانية في سورية

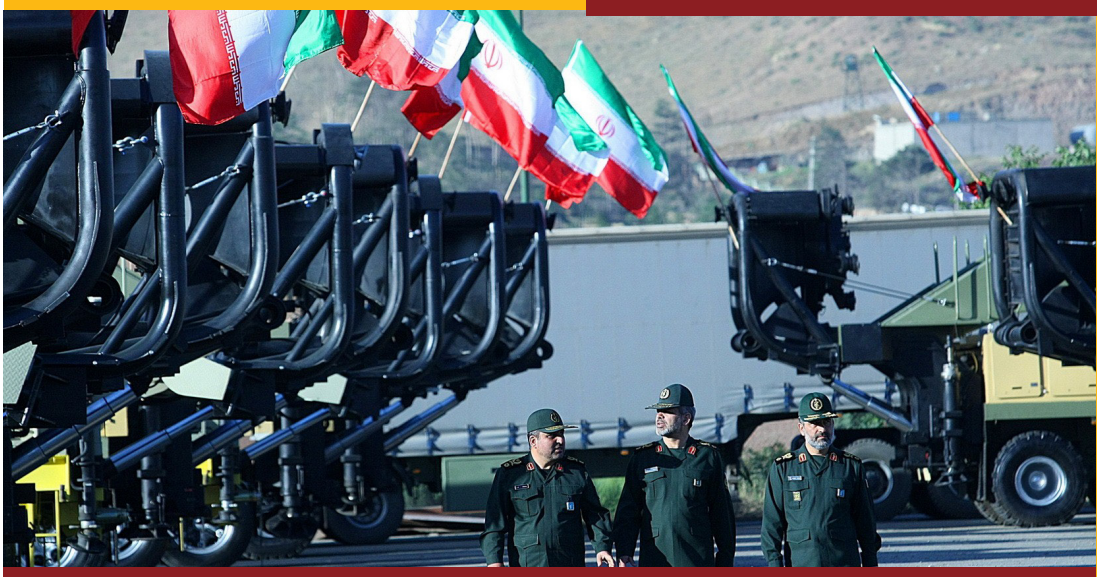

رغم التقارب السياسي الكبير بين نظام البعث وإيران، حيث دعم حافظ الأسد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 ووقف في وجه العراق الدولة العربية المجاورة له مصطفاً بجانب إيران خلال الحرب بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين كانت متأخرة إذا ما قورنت بالعلاقات السياسية. فعلى سبيل المثال، وصل التبادل التجاري بين البلدين عام 2006 إلى 200 مليون دولار فقط،[11] وبلغ التبادل ذروته عام 2010 عندما وصل إلى نصف مليار دولار إثر عقد كامل من سياسات التحرير الاقتصادي، وهو رقم ظل متواضعاً جداً مقارنة بمستوى العلاقات السياسية بين البلدين، وذلك على الرغم من التسهيلات المعطاة للتجار. ولعل الجغرافيا واللغة والعامل الثقافي كانت أبرز العوائق التي لعبت دوراً في منع ازدهار التجارة البينية بين الدولتين.

بعد 2011، انفتح البلدان على بعضهما بشكل أكبر، واعتمد النظام على إيران كأحد الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتحسنت التجارة البينية بشكل ملحوظ، ولكن المشكلة الرئيسية ظلت في أن معظم التبادل بقي في إطار خفيّ، حيث يعتمد البلدان هذه السياسة لأسباب مختلفة. ولكن نستطيع مثلاً أن نرى أن ما تم الإعلان عنه في بيانات الجمارك الإيرانية من أوزان للصادرات الإيرانية لسورية تضاعف خلال السنوات الخمس الأولى بعد 2011[12] واقترب حجمها من مليار دولار سنوياً، ولكن يُعتقد أن الأرقام أكبر من ذلك.

لم تنحصر العلاقات الاقتصادية بين النظام السوري وإيران في مسائل التبادل التجاري بل تعدتها إلى قضايا الاستثمار والتعاون والخدمات، وزجت إيران برجال أعمال موالين لها في دمشق بشكل مكثف، كما اعتمدت على سوريين لخدمة مصالحها، التي نستطيع أن نلخصها بالبنود الآتية:

11 العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران (ص 5)، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/7/2: https://bit.ly/3drQBgq

12 المرجع السابق (ص 6).

01 خط النقل البري من إيران إلى سورية ولبنان

وهو مشروع اقتصادي – سياسي لإيران يندرج ضمن ما يعرف إعلامياً بأنه "مشروع الهلال الشيعي".[13] ومن الناحية الاقتصادية، ترغب إيران في فتح الطرقات البرية عن طريق بناء سكك حديدية بين العراق وسورية، وكذلك تسهيل حركة التجارة بين كل من إيران والعراق وسورية ولبنان. ومن الملاحظ أن النظام السوري يحافظ على علاقة قوية مع لبنان والعراق من هذا المنطلق وربما بتشجيع من إيران، حيث وقع مدير عام مؤسسة النقل السورية نجيب فارس اتفاقية مع مدير عام الشركة العامة للسكك العراقية طالب جواد كاظم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 اتفاقية تعاون بمجال السكك الحديدية، وصرح مسؤولون في النظام السوري أن الهدف هو تفعيل السكة الحديدية بين البلدين[14]، كما حرص نظام الأسد على عدم قطع العلاقات مع لبنان، فتارة يعرض تزويده بالكهرباء، وتارة أخرى بالأوكسجين[15].

يعتبر الخط البري وسيلة لانتقال الأفراد والسلع والمعدات من إيران إلى هذه الدول، وقد زادت إيران فعلياً من حضورها التجاري في سورية بعد 2011، حيث نجد أن السلع الإيرانية موجودة بقوة في الأسواق السورية، وكذلك تريد إيران أن تستفيد من أزمة لبنان لتعويض السلع المفقودة بمثيلاتها الإيرانية، وهكذا بالنسبة للعراق، ما يعني أن فتح الطرقات سيضمن لها مبيعات أكثر، وكذلك إمداد مشاريعها المختلفة في المنطقة بالمعدات والأفراد مع سهولة التواصل والحركة.

13 استخدم الملك عبد الله بن الحسين هذا المصطلح في زيارته للولايات المتحدة للدلالة على وصول حكومات موالية لإيران في كل من العراق وسورية ولبنان.

14 العراق يوقع اتفاقية تعاون في مجال النقل السككي، موازين نيوز، 2020/11/9: https://bit.ly/2R4gueO

15 هبة الأوكسجين تثير زوبعة في لبنان، الحرة، 2021/3/25: https://arbne.ws/3csZjvM

02 مشروع خط الغاز الإسلامي

وقعت إيران مع النظام السوري عام 2011 اتفاقية لإقامة خط غاز ينطلق من إيران مروراً عبر العراق وسورية ولبنان ثم إلى أوروبا، وذلك بهدف تزويد دول العبور بالغاز بالدرجة الرئيسية، وتصدير الغاز إلى الدول الأوربية التي تدرك إيران أنها بحاجة للغاز وتبحث عن بدائل للغاز الروسي، لذا فإن مشروع خط الغاز الإسلامي[16] يأتي في وقت تحاول إيران أن تستبقَ خط الغاز العربي الذي ينطلق من قطر نحو تركيا ثم أوروبا، والذي سيُضعف -إذا ما خرج إلى النور- فرصها في التصدير لأوروبا، ومن ثم فإن وجودها في سورية سيضمن لها فرصاً أكبر في أن يتم العمل على خط الغاز الخاص بها وليس الخط العربي.

03 السيطرة على إنتاج الفوسفات السوري

تمتلك سورية ثروة جيدة من مادة الفوسفات وتعتبر من كبار منتجيها، حيث صُنفت عام 2011 كخامس أكبر مصدّر للفوسفات في العالم[17]. ويعتبر الفوسفات ذا استخدامات زراعية وأخرى صناعية تدخل في الصناعات العسكرية والطبية، وتسعى إيران للسيطرة على إنتاجه من أجل استخدامه في المجال العسكري وأيضاً لاستخراج عناصر اليورانيوم والعناصر النادرة الأخرى التي يحتويها الفوسفات[18]، حيث إن تصنيع السماد من الفوسفات يتطلب فصل اليورانيوم عنه مما يعني القدرة على إنتاج كميات كبيرة من اليورانيوم بالتوازي مع إنتاج الفوسفات.

ويتوقع أن الفوسفات السوري يستطيع تأمين 10 إلى 15 طن سنوياً من اليورانيوم من جراء عملية الفصل هذه، ولدى إيران مشاريع لبناء وتطوير مفاعلات نووية وتواجه في نفس الوقت تحديات تأمين المواد اللازمة لتطوير هذه المفاعلات بما فيها تأمين اليورانيوم، كما لديها طموحات في مجال التطوير العسكري، حيث يساعد الفوسفات على تطوير بعض الأنواع من الذخائر.

16 جيوبوليتيك خطوط الطاقة والغاز اللبناني، مركز سيتا، 2020/10/7: https://sitainstitute.com/?p=8460

17 شركة روسية تحصل على حق إنتاج الفوسفات، روسيا اليوم، 2018/3/27: https://bit.ly/3stFxpd

18 الفوسفات والمفاعلات النووية، الوطن المصرية، 2014/3/1: https://www.elwatannews.com/news/details/427825

04 السيطرة على مطار دمشق الدولي

تسعى إيران للسيطرة على مطار دمشق الدولي بشكل رئيسي من خلال استثماره اقتصادياً، على غرار ما يفعل ذراعها في لبنان "حزب الله"، وهي تهدف من ذلك إلى الاستفادة منه في عمليات النقل والدعم لمختلف أنحاء العالم. ويمكن لإيران من خلال المطار أن تحقق فوائد عدة، أبرزها تصعيب مسارات الملاحقة لشبكة تجارها وسلعها المنتشرة حول العالم، وتنويع أنشطتها في بقعة جغرافية أكبر، وقد أنشأت إيران في هذا السياق شركات تجارية للطيران في سورية، ويذكر أن أكثر من سبع شركات طيران خاصة تقدمت للحصول على رخص في سورية وحصلت عليها فعلياً[19]. وفي هذا الإطار، تسعى إيران إلى تنويع مواردها وتوسيع شبكتها وتطوير قدراتها في التهرب من العقوبات والرقابة.

05 ملف الاتصالات في سورية

تسعى إيران إلى الدخول في سوق الاتصالات السورية والسيطرة على إحدى شبكات الخلوي، ويُعتقد أن إيران حصلت فعلياً على رخصة التشغيل في مجال الاتصالات وتنتظر الفرصة المناسبة لطرح منتجاتها وبدء العمل. ويعتبر قطاع الاتصالات أحد القطاعات المربحة ليس فقط في سورية بل على مستوى العالم. وتريد إيران أن تسيطر على الاتصالات لتحقيق مكاسب مالية، إضافة لضمان أمن اتصالاتها وشبكتها الخاصة وتأمين تحركاتها في المنطقة.

19 ترخيص شركة الطيران الثامنة في سورية، جسر برس، 2020/6/17: https://bit.ly/39ANiCH

06 ملف الكهرباء في سورية

يتوقع أن إيران تسعى للحصول على استثمارات في مجال الطاقة الكهربائية في سورية، فهو مجال حيوي وفعال في تحقيق الربح، ويمكن لها من خلاله أن تمتلك إحدى أقوى الأوراق للتحكم باللاعبين المحليين، مستنسخة بذلك تجربتها في العراق، حيث إن تحكمها بملف الكهرباء هناك مكّنها من الضغط على كثير من الأطراف التي تقف ضد مصالحها لتعديل سلوكها، كما أمّن لها أرباحاً كبيرة سنوياً.

07 الاستثمار العقاري في المدن الكبرى

يعد قطاع العقارات مهماً للغاية بالنسبة لإيران التي سعت من خلال وسطائها في سورية لوضع يدها على مساحات جيدة من الأراضي السورية، خاصة في محيط دمشق ومدينة حلب وحمص، وهي تهدف من وراء ذلك إلى وضع قدم في سورية من خلال العقارات التي يتملكها مواطنون إيرانيون، وبالتالي تستطيع التدخل لحمايتهم في المستقبل. وتشير تقارير عديدة إلى أن إيران بدأت فعلياً ومنذ سنوات بالشراء في مناطق مختلفة، وتؤكد هذه التقارير[20] أسعار العقارات المرتفعة بشكل واضح على خلفية ازدياد الطلب عليها.

08 مشاريع التنمية في الأرياف السورية

يعتبر عهد بشار الأسد مثالياً بالنسبة لإيران التي تدخلت في أرياف دير الزور ودرعا لتقديم مساعدات نقدية وعينية الهادفة إلى تغيير بنية المجتمع السوري، وترويج أفكار الثورة الإسلامية وفق المذهب الشيعي التي تتبناه إيران. وهي تريد من خلال إقامة هذه المشاريع كسب الحاضنة الشعبية في الأرياف والقرى السورية، وقد وقعت عقوداً لبناء وحدات سكنية في دير الزور وكذلك وقعت عقداً لاستثمار أراض زراعية في نفس المدينة.[21]

20 فقر الحلبيين يخدم إيران.. عقارات حلب بربع سعرها لـ"جمعية المهدي"، المدن، 2020/2/24: https://bit.ly/3cocIoO

21 التوسع الايراني في دير الزور، العربي الجديد، 2015/4/15: https://bit.ly/3lUhs8C

09 دمج المحسوبين عليها في المؤسسات الحكومية

تسعى إيران للتغلغل في المؤسسات الرسمية السورية، وذلك من خلال تعيين أشخاص محسوبين عليها في كل من مؤسستي الأمن والجيش وكذلك المؤسسات المدنية. وقد نجحت إيران فعلياً في الفترة الأخيرة بكسب ود كثير من الأشخاص المؤثرين الذين أصبحوا يستندون لها، سواء في قطاع الأعمال أو مؤسسات الدولة، ويعتبر هذا الهدف مهماً لإيران بسبب رغبتها بالتحكم بالقرارات الحكومية وإيجاد من يخدم مصالحها في المؤسسات العامة.

10 ملف إعادة الإعمار

يعد ملف إعادة الإعمار في سورية مهماً لإيران لما فيه من مكاسب وأرباح، ولكن إيران نفسها لديها مشاكل اقتصادية وضعف في السيولة خاصة بعد أزمة كورونا والعقوبات التي تواجهها، لذا فإن تشجيع القطاع الخاص الإيراني والشركات المقربة من الحرس الثوري ومن حزب الله على الحصول على عقود إعمار البنى التحتية السورية سيكون هدف إيران في المرحلة المقبلة.

11 استعادة الديون التي دفعتها للنظام السوري

أمدت إيران النظام السوري بمليارات الدولارات في إطار ما عرف بالخط الائتماني الإيراني. وعلاوة على ذلك، هناك الكثير من المعدات العسكرية التي أُرسلت للنظام بشكل مباشر أو للميليشيات والمجموعات المشاركة في القتال إلى جانب النظام، مما يعني أن ايران التي دفعت الكثير من الأموال لديها دوافع قوية للانخراط في الحياة الاقتصادية السورية، لاسترجاع هذه الأموال سواء كان ذلك بصيغة سداد للديون أو بصيغ أخرى.

ويعتبر انتعاش السوق السورية مهماً بالنسبة لإيران، لكونه سيعوضها عن جزء من خسائرها في سورية، وسيعزز كذلك من قدرة الشبكات الاقتصادية التابعة لها للعمل في إطار التصدير والاستيراد والتحويلات، وذلك للتهرب من العقوبات.

وفي تجسيد عملي لمصالحها في سورية، وضعت إيران يدها على مجموعة من المشاريع والاستثمارات كما وقعت عدداً من العقود مع النظام (انظر الجدول رقم -2-).

الجدول رقم (2)

أبرز المشاريع والعقود التي وقعت عليها إيران رسمياً مع النظام السوري بعد[22]

اسم المشروع	هدف ونطاق المشروع	تاريخ التوقيع الاستحواذ	ملاحظات حول المشروع
اتفاقية التعليم والتربية	تعديل المناهج وتطويرها من قبل إيران	28 كانون الثاني / يناير 2019	تعتبر الاتفاقية ثقافية أكثر منها تجارية
مذكرات تفاهم في مجال النقل والزراعة والإسكان والثقافة	تمهد لتوقيع مشاريع عملية في هذه المجالات	28 كانون الثاني / يناير 2019	11 اتفاقية تم توقيعها في إطار اللجنة السورية - الإيرانية المشتركة
بناء ميناء بحري	تسهيل التصدير لأوروبا	19 كانون الثاني / يناير 2017	الهدف إيصال المنتج الإيراني لأوروبا
استثمار الفوسفات	مدة العقد 99 عاماً من منجم خنيفس	19 كانون الثاني / يناير 2017	يعتبر أكبر حقل فوسفات في سورية
المشغل الثالث لشبكة الخلوي	تنفيذ وتشغيل شبكة خلوية جديدة في سورية	19 كانون الثاني / يناير 2017	يعتقد أن هناك أكثر من اتفاقية في هذا المجال
بناء مصفاة شرق حمص	تصفية النفط السوري بطاقة 140 ألف برميل يومياً	26 أيلول/ سبتمبر 2017	يعتبر المشروع سورياً بالأصل وتم اعتماده من قبل إيران
صيانة وبناء محطات كهرباء	بناء محطة اللاذقية بطاقة 540 ميغاواط وتأهيل محطتي دير الزور ودمشق	26 أيلول/ سبتمبر 2017	لدى ايران عقود صيانة محطات كهرباء في سورية سابقة لـ2011 كما في محطة جندر الحرارية
إدارة ميناء اللاذقية	إدارة محطة الحاويات في المرفأ	25 شباط/ فبراير 2018	يعتبر الميناء هو الأكبر في البلاد
اتفاقية التجارة الحرة	تعديلات تسمح باعفاء السلع الإيرانية من الضرائب والرسوم	كانون الثاني/ يناير 2020	كانت الاتفاقية قد وقعت عام 2012 وتم إضافة مزيد من السلع والاعفاءات لها لاحقاً
التنقيب عن النفط	التنقيب في منطقة البوكمال الحدودية	5 أيار/ مايو 2020	
التعاون الاقتصادي في مجال البنوك وإعادة الإعمار	يشمل المصارف والمالية والبناء	28 كانون الثاني / يناير 2018	تم توقيع اتفاقات تفصيلية مثل بناء وحدات سكنية في دير الزور ومدن أخرى
استثمارات زراعية	استثمار منطقة بمساحة 5000 هكتار في دير الزور	18 كانون الثاني / يناير 2017	إضافة لألف هكتار لبناء مستودعات نفط

22 الجدول من إعداد الباحث مصادر النظام الرسمية أو شبه الرسمية.

أبرز المصالح الاقتصادية الإيرانية في سورية

الشكل رقم (2)

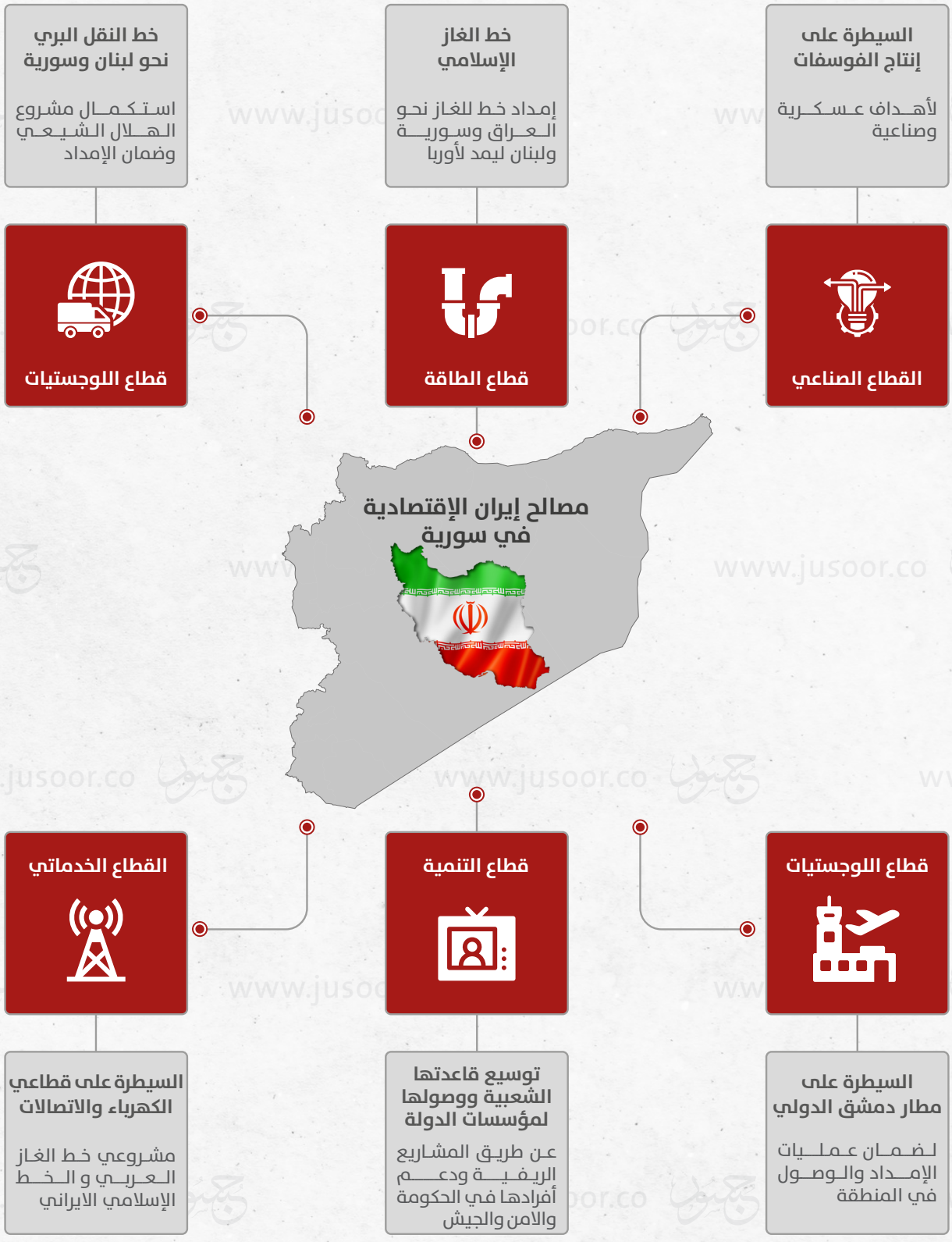

ثالثاً

نقاط الالتقاء والتصادم في المصالح الروسية الإيرانية

01 نقاط الالتقاء

يتوقع أن روسيا وإيران تتفقان على مجموعة من الملفات الاقتصادية في سورية والتي يجد الطرفان مصلحة مشتركة فيها، ومن أبرز هذه الملفات ما يلي:

أ. خط النقل البري بين سورية والعراق ولبنان

فيما يعتبر هذا المشروع حلماً لإيران لاستكمال مشروع الهلال الشيعي، فإن موسكو ترغب في أن تستخدم الأراضي السورية كمركز نقل لوجستي يحقق مصالحها للنقل نحو العراق ودول الخليج، لذا فإن مشروعاً كهذا سيضمن لها تحقيق انتشار أوسع في المنطقة، وقد ينحصر الخلاف في إدارة الخط وموارده وطبيعة الأعمال المنفذة من خلاله.

ب. ملف إعادة الإعمار

ترغب كل من روسيا وإيران أن يتم البدء بعملية إعادة إعمار يستفيد منها الأسد سواء في إعادة الشرعية الدولية لنظامه أو تحقيق موارد اقتصادية تعينه في إعادة تأهيله. وتواجه روسيا مشاكل تمويل أقل بكثير من إيران التي تعتبر منهكة ولا يمكن لها تحمل كلفة إعادة الإعمار، لذا فإن إيران قد تجد في الشركات الروسية والقطاع الخاص الإيراني حلاً لتنفيذ عمليات إعادة الإعمار، كما أن دخول بعض المؤسسات الأوربية قد يكون مقبولاً لكلا الطرفين اللذين يرغبان بالاستفادة من الأموال المتدفقة إلى سورية.

ج. انتعاش الأسواق السورية

يمثل انتعاش الأسواق وعودة الحياة الاقتصادية للبلاد مطلباً للطرفين الروسي والإيراني، اللذين قد يستفيدان بشكل كبير سواء لجهة المبيعات والتجارة، أو لجهة إمكانية استغلال السوق السورية لتنفيذ أعمال في المنطقة، فضلاً عن أن الانتعاش سيعتبر كذلك دليلاً على صحة التوقعات وجدوى الاستثمارات التي أقدمت عليها كل من روسيا وإيران.

د. مبيعات السلاح الروسي

تحقق روسيا مبيعات ضخمة من السلاح الذي تصنعه جراء الحرب في سورية، حيث تعرض أسلحتها في هذا المعرض الواقعي الكبير. وعلى الرغم من أن إيران لديها سلاح مصنع محلياً إلا أنه لا ينافس بطبيعة الحال السلاح الروسي، لذا ترى إيران أن مبيعات السلاح الروسي لدول المنطقة أفضل بكثير من أن تذهب هذه الحصص لدول أوروبا أو الولايات المتحدة، وبالتالي هي تدعم هذا التوجه.

هـ. استعادة الديون المدفوعة من قبل الطرفين

يتوقع أن مسألة استعادة الديون النقدية التي تم دفعها من قبل إيران بشكل رئيسي وربما روسيا بشكل أقل هي مسألة متفق عليها بين الجانبين، حيث إن كلاً من إيران وروسيا لن تعارضا استعادة كل دولة لما تم دفعه، ولكن قد يكون الخلاف على آلية الاستعادة وكيفيتها، وهل ستكون على شكل استثمارات أم مبالغ نقدية وكيف وأين.

02 نقاط التصادم

امتلاك روسيا وإيران مصالح اقتصادية مشتركة في سورية لا ينفي وجود نقاط خلاف في نفس الإطار، وذلك نظراً لطبيعة تقاسم المغانم والحصص المقيدة والمحدودة أصلاً ولأسباب متعددة أخرى، ولعل أبرز نقاط الخلاف والتصادم في مصالح ما يلي:

أ. خط الغاز الإسلامي

لا ينسجم مشروع خط الغاز الإسلامي الذي يهدف إلى إيصال الغاز الإيراني نحو الساحل السوري ومن ثَم إلى أوروبا مع المصالح الروسية التي تهدف للاستحواذ على سوق الطاقة خاصة مع دول أوروبا، ويُعتقد أن وجودها في المنطقة سيصعب على إيران تحقيق مشروع كهذا.

وربما يكون من الأسهل على روسيا أن تتوصل إلى تفاهمات مع كل من تركيا وقطر بخصوص خط الغاز العربي بخلاف إمكانية التفاهم مع إيران على الخط الإسلامي، حيث إن شراكة تركيا وروسيا الاستراتيجية في مجال الغاز تعد أكبر من الشراكة مع إيران. ومن جهة أخرى، لا تعد تركيا منتجاً للغاز بل منطقة عبور ونقل فحسب، ويمكن لروسيا أن تحصل من قطر على مكاسب معينة لصالحها مقابل مد خط كهذا.

كما يُلاحظ أن روسيا تريد احتواء إيران وليس جعلها نظيراً لها في السياسة والاقتصاد، فعلى سبيل المثال حاولت إيران الانضمام لمنظمة شنغهاي عدة مرات؛ ولكن روسيا عارضت الانضمام لتبقى إيران عضواً مراقباً، ورغم أن روسيا صرحت بأنها ليست من يعارض الأمر[23] إلا أن دولاً محسوبة عليها مثل طاجكستان عارضت ذلك، وهي دولة دعمت روسيا رئيسها إمام علي رحمون حتى النهاية لترسيخه في الحكم.[24]

23 من يعترض على انضمام ايران لشنغهاي؟، وكالة سبوتنيك، 2017/6/8: https://bit.ly/31qnpRf

24 العلاقات بين روسيا وطاجكستان، الجزيرة نت، 2017/7/15: https://bit.ly/3suf23d

ب. ملف الفوسفات في سورية

وقعت شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية عقداً مع النظام السوري لاستثمار الفوسفات في حقول المنطقة الشرقية مدة 50 عاماً، (انظر الجدول رقم 1)، وذلك في سبيل استخراج وتسويق هذه المادة. جرت السيطرة ميدانياً على أهم حقول الفوسفات، وهي خنيفيس ومناجم الشرقية، من قبل قوات النمر المدعومة روسياً[25]، والتي طردت قوات إيرانية كانت قد سيطرت على الحقلين في 2017 بعد معارك مع تنظيم الدولة "داعش" وذلك في إطار عقد رسمي كانت إيران وقعته مع رئاسة الوزراء لاستثمار حقل خنيفيس مدة 99 عاماً[26]، (انظر الجدول رقم 2). ولكن روسيا رأت في استيلاء إيران على هذه المادة الحيوية تهديداً لمصالحها في سورية، نظراً لقيمتها العالية وإمكانية استغلالها في الصناعات العسكرية والمدنية واحتوائها على مادة اليورانيوم.

ورغم أن روسيا تمتلك كميات كبيرة من الفوسفات، فإن سبباً آخر يتوقع أن يكون قد دفع روسيا إلى منع إيران من الاستثمار في هذه الحقول، وهو الرغبة الإسرائيلية بعدم استفادة إيران من مادة اليورانيوم لجهة إمكانية استثمارها في المفاعلات النووية والصناعات العسكرية.

ج. السيطرة على مطار دمشق

ترغب إيران في أن يكون مطار دمشق الدولي مقراً لأعمالها اللوجستية في المنطقة على غرار مطار رفيق الحريري في بيروت، وتعارض روسيا الأمر لأسباب عدة تتعلق برغبة إسرائيل بعدم تمدد إيران في المنطقة. ومن جهة أخرى، فإن السيطرة على المطار الرئيسي في البلاد يعني بالنسبة لروسيا أن إيران ستتحكم بوصول شركاتها ومواطنيها من وإلى سورية، وبالتالي يمكن عرقلة هذا الوصول في أي لحظة.

25 اليورانيوم والكاديوم والطمع الروسي، المدن، 2018/8/1: https://bit.ly/3fgyDjp

26 الصراع على الثروة بين ايران وروسيا، الفوسفات نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، 2018/7/15: https://bit.ly/2PCqPOx

د. السيطرة على ملف الطاقة

تسعى كل من إيران وروسيا إلى السيطرة على ملف الطاقة الحيوي، وتدرك الدولتان النفطيتان أهمية هذا القطاع لشركاتهما والغلة التي يمكن أن يوفرها، فاستعادة ما تم دفعه سيأتي عن طريق النفط والغاز بشكل رئيسي، لذا فإن التنافس في هذا المجال قد يصل لدرجة الصدام في وقت ما.

السيطرة على إمدادات النفط والغاز في المتوسط كذلك قد تعارضه إيران، ورغم أن روسيا تضع يديها على هذا الملف بشكل كامل، إلا أن ايران تسعى للوصول لشرق المتوسط من خلال منفذ بحري ومنافسة إسرائيل وبقية الدول المتوسطية في الملف الذي يمثل أحد محاور الصراع في المنطقة، وما إعلان إيران عن الخط البحري بين سورية وموانئها ومشروعها لإنشاء ميناء بحري جديد على الساحل السوري (انظر الجدول رقم 2) إلا للتأكيد على قدراتها البحرية من خلال الوصول إلى المتوسط بحيث تكون أحد اللاعبين الرئيسيين في هذه المنطقة.

03 الملفات الحيادية

لا تقتصر العلاقة بين المصالح الروسية والإيرانية على الصعيد الاقتصادي في سورية على التلاقي والتصادم، فبعض الملفات يعتقد أنها لا تشكل محل اختلاف أو توافق بين روسيا وإيران، ومن ثم قد تبقى مساحات محايدة، وفي شروط معينة قد تشهد تعاوناً أو تنافساً، ومن أبرز هذه الملفات:

أ. التنمية الريفية

تسعى إيران للاستثمار في هذا الملف لأهداف ثقافية بالدرجة الأولى، ويعتقد أن مكاسبها الاقتصادية منه ليست كبيرة. حيث ترغب إيران في الاستثمار الزراعي والسكني في مناطق ريفية بدير الزور وبعض المناطق الحدودية، في سبيل كسب حاضنة اجتماعية من سكان المنطقة. ووفقاً لهذه الصيغة، يعتقد أنه لن يكون هناك أي خلافات، اللهم إلا إذا تطور الملف لينتقل إلى مستوى جديد، كأن يتصل بكسب معابر حدودية أو السيطرة على حقول أو ثروات.

ب. الاستثمارات العقارية المتفرقة

قد لا تكون الاستثمارات العقارية المتفرقة في المدن السورية من قبل تجار إيرانيين محل خلاف أو توافق بين إيران وروسيا، فهي وإن كانت تجري بوتيرة متسارعة إلا أنها لا تزال متفرقة وغير منظمة. وقد يكون هناك خلاف مستقبلي أو توافق في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك بحسب الطرف الذي ستغلب مصالحه الاقتصادية في نهاية المطاف.

ج. الكهرباء والاتصالات

أن تمتلك إيران محطات كهربائية أو شركة اتصالات مشغلة لإحدى شبكات الخلوي فهو مما قد لا يثير حفيظة روسيا التي قد تستثمر شركاتها في قطاع الكهرباء كذلك في وقت لاحق، ولكن قد تتحقق شراكة معينة بين البلدين في حال -مثلاً- تولت شركات روسية البناء فيما تتصدى الشركات الإيرانية للإدارة، كما قد يحصل خلاف في حال سيطرت إيران على كامل الملف أو الجزء الأكبر منه، كما هو الحال في ملف كهرباء العراق.

د. التغلغل الإيراني في المؤسسات الحكومية

تدرك روسيا أن إيران تدفع بأفراد موالين لها منذ وقت طويل إلى داخل مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية. فروسيا وإن كانت تسعى إلى تنظيم مؤسسات الأمن والجيش بشكل يضمن ولاءه لها، إلا أنها لن تمانع وجود بعض الأفراد المحسوبين على إيران في هذه المنظومة، حيث يمكنها أن تتعامل معهم وتحتويهم في أي وقت، كما لا يهم روسيا -في الوقت الحاضر على أقل تقدير- أن يكون هناك مسؤولون مدنيون محسوبين على إيران في الوزارات والمؤسسات الرسمية.

الالتقاء والتصادم في المصالح الروسية الإيرانية

الجدول رقم (3)

نقاط الالتقاء	نقاط حيادية	نقاط التصادم
خط النقل البري بين سوريا ولبنان والعراق والخليج	الاتصالات	خط الغاز الإسلامي
إعادة الإعمار	الكهرباء	السيطرة على الفوسفات
استعادة الديون المدفوعة	الاستثمار الإيراني في العقارات	السيطرة على مطار دمشق الدولي
انتعاش السوق السورية	مشاريع التنمية الريفية كالزراعة والبناء	السيطرة الروسية على إمدادات الطاقة في المنطقة
مبيعات السلاح الروسي	التغلغل الإيراني في المؤسسات العامة	السيطرة على إنتاج الغاز والنفط في المتوسط

خاتمة

هكذا نستطيع أن نقسم مصالح كل من روسيا وإيران الاقتصادية في سورية من حيث علاقتها ببعضها إلى ثلاثة أقسام، هي:

01 نقاط تصادم:

وهي ملفات محل تنافس حالي، ويمكن أن تتطور لصراع مستقبلي بين القوتين على الأرض، وأبرزها خطوط نقل الطاقة المتعلقة بالوصول إلى المياه الدافئة والاستثمار في إنتاج النفط والغاز، والسيطرة على الفوسفات لأهداف عسكرية وصناعية، وكذلك السيطرة على مطار دمشق الدولي الذي يمثل نقطة انطلاق وتوسيع نشاطات بالنسبة لإيران، بينما يمثل نقطة إمداد ووصول للأنشطة التجارية والمدنية الروسية في المستقبل.

02 نقاط التقاء:

وهي ملفات يتفق عليها الطرفان، ويمكن أن تشكل عوامل تدفع باتجاه تعاون محتمل في المستقبل بينهما حول هذه الملفات تحديداً، ومن أبرزها خط النقل البري من العراق نحو سورية ولبنان، وملف إعادة الإعمار مع وجود فرص للتكامل بين الشركات الروسية والإيرانية، وانتعاش الأسواق السورية.

03 نقاط حياد:

وهي تتمثل بملفات الاتصالات والكهرباء والاستثمارات الإيرانية العقارية حول دمشق وبعض المدن والتنمية الريفية، والتغلغل الإيراني في الحكومة والأمن والجيش من خلال أفراد، وهي ملفات قد لا تهم موسكو لكنها قد تتعامل معها في حال توسعت لتنتقل إلى مربع المصالح المشتركة أو التنافس.

ويظهر استعراض المصالح السابق أن الاقتصاد السوري في مناطق النظام بات ملفاً تنافسياً بين روسيا وإيران خلال السنوات الماضية، وأنه سيبقى كذلك على المدى المنظور، خاصة وأن المصالح الاقتصادية لكلا البلدين في سورية تحمل أبعاداً سياسية واستراتيجية مرتبطة بمشاريعهما الإقليمية والدولية.

التنافس الاقتصادي الإيراني - الروسي
في سورية

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

www.jusoor.co